جامعة المدينة العالمية
Al-Madinah International University

مجلة الرَّاسخون
ARRASIKHUN JOURNAL

ARRASIKHUN JOURNAL

PEER-REVIEWED INTERNATIONAL JOURNAL

مجلَّة الرَّاسخون

مجلَّة عالميَّة محكَّمة

ISSN: 2462-2508
Special Issue, July 2022
إصدار خاص - يوليو 2022

مجلة الراسخـــون

مجلة عالمية محكمة

ISSN:2462-2508

إصدار خاص يوليو 2022

الدراسات الإسلامية

البحث	صفحة
المسائل المتعلقة برسم المصحف في تفسير السمرقندي (ت:373هـ) المسَّمى «بحر العلوم» جمعًا ودراسةً وأثرها في المعني	23_1
المدرسة البصرِّيــة في القراءات القرآنية (دراسة استقرائية تحليلية)	43_24
أثر المعلقات في تقوية الأحاديث عند الإمام الترمذي في جامعه من أول أبواب السير إلى نهاية أبواب الفرائض.	64_44
(الهادي في الفقه) للإمام مسعود بن محمد النيسابوري الطريثيثي المتوفى سنة (578هـ) دراسة في المنهج والموضوع	76_65
أساليب إصلاح ذات البين في الشريعة الإسلامية، وفوائده للفرد والمجتمع (دراسة معاصرة)	106_77
المضامين الدعوية المتعلقة بأسلوب النبي ﷺ في الحلم والأناة مع المدعوين وأثرها في العمل الدعوي (دراسة تحليلية)	141_107

أعضاء هيئة تحرير المجلة:

نائب رئيس المجلة: الأستاذ المشارك الدكتور/ الطيب مبروكي

مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ عبد الله يوسف

نائب مدير هيئة التحرير: الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد صلاح الدين أحمد

سكرتيرة المجلة: الأستاذة/ دينا فتحي حسين متولي

محكمو أبحاث العدد (حسب الترتيب الأبجدي):

- الأستاذ المساعد الدكتور/ إبراهيم محمد أحمد البيومي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ خالد نبوي سليمان حجاج.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سامي سمير عبد القوي.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ سمير سعيد حسين الحصري.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ السيد سيد أحمد محمد نجم.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ المتولي علي الشحات بستان.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ محمد إبراهيم محمد الحلواني.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ محمد السيد إبراهيم البساطي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ منصور محمد أحمد يوسف.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ نادي قبيصي البدوي سرحان.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ وليد علي محمد السيد الطنطاوي.
- الأستاذ المشارك الدكتور/ ياسر عبد الحميد جاد الله.

ISSN: 2462-2508

أَثَرُ المعَلَّقاتِ في تَقْوِيةِ الأَحاديثِ عند الإمامِ التّرمذِيِّ في جَامِعِه
مِنْ أوّلِ أَبوابِ السِّيَرِ إلى نهايَةِ أبوابِ الفَرائضِ

ياسين محمد نزال
باحث دكتوراه بقسم الحديث الشريف وعلومه – جامعة المدينة العالمية ماليزيا
yassine.nazzal@yahoo.com

الأستاذ المشارك الدكتور: أشرف زاهر محمد سويفي
أستاذ الحديث الشريف وعلومه المشارك – جامعة المدينة العالمية ماليزيا
ashraf.zaher@mediu.my

ملخص

يسلط هذا البحث الضوء على زاوية من زوايا الدراسات الحديثية في جامع الإمام الترمذي، والمتمثلة في دراسة أثر المعلقات في صحة أحاديث الأبواب لدى الترمذي. فمن المعلوم أن الترمذي لم يظهر جميع أسانيد الأحاديث التي استشهد بها، وترك العديد منها معلّقة بعد ذكر أحاديث الباب المسندة. وقد استعرض البحث نماذج من هذه المعلقات من أول أبواب السير إلى نهاية أبواب الفرائض وفق منهجية مطردة؛ وذلك بالبدء في استخراج موضع التعليق ثم تخريجه من كتب الرواية ثم دراسة الحديث المعلق لإثبات صنيع الترمذي وتحليل أثره على حديث الباب.

الكلمات المفتاحة: الترمذي، السنن، الحديث، التعليق.

Summary

This research sheds the light on the impact of suspended Hadiths on the validity of Chapter's Hadith that Al-Tirmidi used them to justify the chapter. It's well known that Al-tirmidi didn't reveal the chain of narrators for all narations, which are called "suspended Narrations". This Study takes selective hadiths from Al-Siyar Chapter till Al-Fara'ed, to help proving that. This research's approach is first identifying the suspended narrations, then the sources of these narrations in Sunna original books. Finally study the suspended hadiths and validate its impact on the Chapter's hadith.

Keywords: Al-Tirmidhi, Sunan, Hadith, Suspended

ISSN: 2462-2508

المقدمة

الحمدُ لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أمّا بعد؛ فإنّ البحث في جامع الترمذي لا يزال مفتوحًا للعديد من الدراسات الحديثية، ومِن زوايا شتى؛ فالإمام الترمذي كما هو معلوم من أئمة الحفظ والفقه والحديث وكتابه الجامع من أهم مصادر الأدلة الشرعية العملية المعتمدة. وكغيره من أئمة السنن فقد جعل الترمذي كتابه الجامع على أبواب فقهية مخرجًا لكل باب ما يناسبه من أحاديث وآثار؛ وأثناء سياقه للأحاديث فقد علّق الكثير منها وَفق منهجية اتبعها الإمام الترمذي. ويأتي هذا البحث ليسلط الضوء على هذه المعلقات مِن جهة دراسة تأثيرها على أحاديث الباب كما أراد الترمذي ذلك. ولتحقيق أهداف هذا البحث فقد استعرض الباحث نماذج لهذه المعلقات مِنْ أول أبواب السير إلى نهاية أبواب الفرائض. ويشار هنا إلى أنّ هذا البحث مستلّ من رسالة علمية للحصول على درجة الدكتوراه في علوم الحديث بعنوان: "**الأحاديث والآثار غير المسندة في جامع الإمام الترمذي من أول أبواب السير إلى نهاية أبواب الفرائض جمعًا وتخريجًا ودراسةً**".

مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في وجود معلقات في حاجة إلى معرفة درجتها للوصول إلى معرفة تأثيرها على صحة أحاديث الباب عند الترمذي .

أسباب اختيار الموضوع

- مواصلة البحث الحديثي في جامع الترمذي لمكانته العظيمة فِقْها وحديثًا.
- دراسة المعلقات وبيان درجتها يخدم الفقه الإسلامي حيث إنّ الحكم على المرويات هو ثمرة دراسة علم الحديث. ومن جهة أخرى تساهم في توضيح منهج الإمام الترمذي.

أسئلة البحث

- ما هي المعلقات التي استعملها الترمذي لخدمة تراجم الأبواب الفقهية وتقوية الأحاديث المسندة؟
- وما هي درجة هذه المعلقات ؟ وما مدى تأثيرها على أحاديث الباب؟

أهداف البحث

- بيان مواضع التعليق ومن خرجها في كتب السُّنّة.
- بيان درجة هذه المعلقات، وكيفية تأثيرها على أحاديث الباب.

مصطلحات البحث

المسنَد: لغة: مِن أسنَدَ يُسند إسنادًا، والمسنَد: اسم مفعول أسند، وفيه معنى الاعتماد، وانضمام الشيء إلى غيره[1]. قال الجوهري: "السّند: ما قابلك من الجبل وعلا عن السفح. وفلان سند، أي معتمد"[2]. وأمّا

(1) انظر: ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، د.ط، ج3، ص105.

(2) الجوهري، **الصحاح تاج اللغة**، ط4، مادة: "سند"، ج2، ص490. انظر: الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ط8، مادة: "السند"، ص290.

ISSN: 2462-2508

اصطلاحًا: فهو الذي اتصل إسناده من راويه إلى منتهاه[1]، ويشمل المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم، والموقوف على الصحابي، والمقطوع الذي انتهى إلى التابعي ومن بعده[2]. وهذا هو المعنى المقصود في هذا البحث.

الحديث: لغة: الجديد[3]، وفي الاصطلاح فقد عرّفه علماء الحديث: أنّه كلّ ما أضيف إلى النّبيّ صلى الله عليه وسلم من قول، أو فعل، أو تقرير، أو صفة خَلقية، أو خُلقية[4].

أهمية البحث

تأتي الأهمية من جهتين؛ من جهة دراسة وصل المعلّقات ومعرفة درجتها. وأمّا الجهة الثانية فهي معرفة أثر هذه المعلقات على تقوية أحاديث الباب الداخل في منهجية المصنِّف.

الدراسات السابقة

لم يجد الباحث مَن أفرد دراسة المعلقات وتأثيرها في قوة أحاديث الباب ضمن حدود البحث من أول أبواب السير إلى آخر أبواب الفرائض؛ إلا أن هناك دراسات اعتنت بالجامع ومعلقاته، ودراسات حول منهجية الإمام الترمذي بصفة عامة؛ وهي أيضًا خارجة عن حدود البحث:

1. دراسة بعنوان **"الأحاديث المرفوعة التي علق متونها الإمام الترمذي في جامعه: دراسة نظرية تطبيقية"**؛ وهي رسالة ماجستير للباحثة البندري بنت محمد بن سليمان "أبا الخيل" نوقشت سنة 2007م في جامعة الإمام محمد بن سعود. وكان غرض هذه الدراسة جمع الأحاديث المرفوعة التي علّق متونها الإمام الترمذي في جامعه، ووصلها ودراسة أسانيدها. وكذا إبراز منهج الإمام الترمذي في التعليق مع مقارنة منهجه بمنهج شيخه الإمام البخاري. وأمّا عن وجه الاختلاف بين دراسة الباحثة البندري ودراسة الباحث؛ فإنّ دراسة الباحثة البندري استثنت الطرق التي ذكرها الترمذي لنفس راوي حديث الباب، بينما دراسة الباحث تضمّنت جميع الطرق -مع بيان أوجه تأثير هذه المعلقات في تقوية الأحاديث-؛ فجاءت أحاديث الباحثة جميعها خارجة عن حدود دراسة الباحث.

2. دراسة بعنوان **"تغليق تعليق جامع الإمام الترمذي إلى أبواب النكاح"**؛ وهي رسالة ماجستير للباحث

---

(1) انظر: ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ط1، ص42؛ السيوطي، **تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي**، ط2، ج1، ص199.

(2) انظر: ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ط1، ص45-47؛ ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ط1، ص 145؛ السخاوي، **فتح المغيث**، ط1، ج1، ص137، ص139.

(3) انظر: الجوهري، **الصحاح تاج اللغة**، ط4، مادة: "حدث"، ج1، ص278؛ الفيروز آبادي، **القاموس المحيط**، ط8، مادة: "حدث"، ص167.

(4) انظر: ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، ط1، ص156؛ ابن حجر، **نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر**، ط1، ص195؛ السخاوي، **فتح المغيث**، ط1، ج1، ص15؛ الخميسي، **معجم علوم الحديث**، ط1، ص91 .

شاكر توفيق أمين العاروري نوقشت سنة 2007م في جامعة اليرموك –الأردن. وأبواب هذه الدراسة خارجة عن حدود هذا البحث؛ إذ إنّ هذه الأبواب جميعها تأتي قبل أبواب السير.

3. دراسة بعنوان: "**تغليق التعليق على سنن الامام الترمذي (جزء العبادات)**"؛ لنيل درجة الدكتوراه للباحث مطهر حمود نوقشت في جامعة السودان سنة 2012م. وهذا الجزء خارج عن حدود هذا البحث إذ العبادات تأتي قبل أبواب السير في الجامع.

4. دراسة بعنوان "**الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه وبين الصحيحين**" للدكتور نور الدين عتر؛ لنيل درجة الدكتوراه، جامعة الأزهر سنة 1964م. وهي دراسة شاملة عن منهج الإمام الترمذي بالمقارنة مع صاحبي الصحيحين، وليس فيها دراسة المعلقات من الناحية الحديثية.

5. وهناك مصنفات أخرى سابقة درست نوعًا آخر من أنواع المعلقات في جامع الترمذي مختلفًا عن موضوع هذه الدراسة كقول الترمذي "وفي الباب". فمِمّا وقف عليه الباحث: "**نزهة الألباب في قول الترمذي وفي الباب**" لحسن الوائلي طبعتها دار ابن الجوزي سنة 1426هـ: وهي دراسة حديثية اهتمت بتخريج الأحاديث محل البحث والحكم عليها. و"**اللباب لتخريج المباركفوي لقول الترمذي وفي الباب**" لمحمد صبحي حلاق طبعتها دار إحياء التراث العربي سنة 1999م. وقد قام المؤلف بتجريده من كتاب تحفة الأحوذي للمباركفوري. ودراسة "**كشف النقاب عما قال فيه الترمذي وفي الباب**" لمحمد حبيب الله مختار[1].

منهجية البحث

منهج البحث

اعتمد البحث على المنهج التحليلي الاستقرائي[2]:

أولًا: **المنهج الاستقرائي**: وذلك للحاجة إلى تتبع أفراد حدود البحث، وحصر المعلقات.

ثانيًا: **المنهج التحليلي**: دراسة هذه المعلقات من حيث التخريج والحكم على صحتها، وبيان أثرها على تقوية أحاديث الباب.

حدود البحث

اقتصر الباحث على الأحاديث النبوية المرفوعة غير المسندة الواردة في جامع الإمام الترمذي من أول أبواب السير إلى نهاية أبواب الفرائض؛ مستثنيا ما قال فيه الترمذي "وفي الباب" وكذا أقوال الصحابة والتابعين

---

(1) لم يعثر الباحث على الكتاب وإنما عرفه بواسطة تعليقات محقق كتاب: الكتاني، **الرسالة المستطرفة لبيان مشهور كتب السنة المشرفة وبذيله: التعليقات المستظرفة على الرسالة المستطرفة**، ط1، ص75.

(2) لمعرفة تفاصيل هذا النوع من المنهج انظر: دويدري، **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية**، ط1، ص183 وما بعدها. ومن تعاريفه أنه "أسلوب من أساليب التحليل المركّز على معلومات كافية ودقيقة عن ظاهرة، أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة؛ وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة"؛ المصدر ذاته، ص183.

ISSN: 2462-2508

وأئمة الفقه.

إجراءات البحث

- استخراج الحديث غير المسند مع الحفاظ على الترقيم الأصلي لطبعة دار الغرب الإسلامي لتسهيل الرجوع إليها.
- وضع اسم المبحث بنفس ترجمة الباب الذي وضعها الترمذي.
- تخريج موضع الشاهد لنماذج من مرويات علّقها الترمذي.
- النظر التفصيلي في هذه النماذج وبيان درجتها، وبيان أثرها على تقوية أحاديث الباب عند الترمذي.
- فما كان من المعلقات مخرجًا في الصحيحين فيحكم عليه بالصحة.
- ذكر نتائج البحث والتوصيات اللازمة.

هيكل البحث

قسم الباحث هذه الدراسة إلى مقدمة ومباحث جاءت وفق أبواب الترمذي. ويَتْبع كلّ مبحث مطلبان: الأول لتخريج موضع التعليق، والثاني لدراسة الحديث المعلق.

أولا: المقدمة: وفيها: مشكلة البحث، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف البحث، ومصطلحات البحث، وأهمية البحث، والدراسات السابقة، ومنهجية البحث.

ثانيا: المباحث: وفيه دراسة لنماذج من المعلقات ضمن الأبواب المحددة:

المبحث الأول: قول الترمذي باب ما يحل من أموال أهل الذمة.

المبحث الثاني: قول الترمذي باب ما جاء فيمن سأل الشهادة.

المبحث الثالث: قول الترمذي باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب.

المبحث الرابع: قول الترمذي باب ما جاء في كراهية الأكل من وسط الطعام.

المبحث الخامس: قول الترمذي باب ما جاء في أكل لحوم الجلّالة وألبانها.

المبحث السادس: قول الترمذي باب ما جاء في أكل البطيخ بالرطب.

المبحث السابع: قول الترمذي باب ما جاء في شرب أبوال الإبل

المبحث الثامن: قول الترمذي باب ما جاء في اللعنة

المبحث التاسع: قول الترمذي باب ما جاء من ترك مالا فلورثته

المبحث العاشر: قول الترمذي باب ما جاء في إبطال ميراث ولد الزنا

المبحث الأول: قول الترمذي باب ما يحل من أموال أهل الذمة

المطلب الأول: تخريج موضع التعليق

قال الترمذي: **حدثنا قتيبة، قال: حدثنا ابن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن أبي الخير، عن عقبة بن عامر قال: قلت: يا رسول الله إنّا نمر بقوم فلا هم يضيفونا، ولا هم يؤدون ما لنا عليهم من الحق ولا نحن نأخذ منهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "إن أَبَوْا إلّا أن تأخذُوا كَرْهًا فَخُذوا". هذا حديث حسن. وقد**

رواه الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب أيضًا.." [1]

موضع الشاهد قوله:"وقد رواه الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب"؛ وهذه الرواية المعلقة أخرجها البخاري[2] ومسلم[3].

المطلب الثاني: الدراسة

صَدّر الترمذي هذا الباب برواية عبد الله بن لهيعة؛ وفي ابن لهيعة كلامٌ كثير معروف مشهور؛ ملخصه أنّه ضعيف، وينظر فيما إذا توبع؛ إلّا إذا روى عنه العبادلة وهُمْ: عبد الله بن المبارك، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن زيد المقرئ فحديثه عندئذ يصحّ[4].

ومما يشار إليه أنّ الترمذي يضعّف عبدَ الله بن لهيعة في جامعه؛ قال: "وابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث؛ ضعفه يحيى بن سعيد القطان وغيره"[5]، وكما أنه ضعَّف أيضًا حديثَ قتيبة عن ابن لهيعة —وهو إسناد حديث هذا الباب–؛ قال: "هذا حديث إسناده ضعيف، وروى ابن المبارك هذا الحديث عن ابن لهيعة فلم يرفعه"[6]، وقال في "كتاب العلل": "وكذلك من تكلم من أهل العلم في مجالد بن سعيد، وعبد الله بن لهيعة وغيرهما، إنما تكلموا فيهم من قبل حفظهم وكثرة خطئهم. وقد روى عنهم غير واحد من الأئمة، فإذا تفرد أحد من هؤلاء بحديث ولم يتابع عليه لم يحتج به"[7].

وعلى ذلك فإسناد حديث الباب يُضعف بابن لهيعة؛ لأنه من رواية قتيبة بن سعيد؛ غير أنّ الحديث يصحّ بمتابعة الليث التي علّقَها الترمذي والمخرّجة في الصحيحين كما سبق بيانه في التخريج.

---

(1) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب السير، باب ما يحل من أموال أهل الذمة، ج3، ص242، رقم (1589).

(2) أخرجها البخاري في **صحيحه**، كتاب المظالم والغصب، باب قصاص المظلوم إذا وجد مال ظالمه، ج3، ص131، رقم(2461)، وفي كتاب الأدب، باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه، ج8، ص32، رقم(6137).

(3) أخرجها مسلم في **صحيحه**، كتاب اللقطة، باب الضيافة ونحوها،ج2، ص1353، رقم(1727).

(4) انظر: أبو زرعة الرازي، **الضعفاء**، ط1، ج2، ص346؛ البخاري، **التاريخ الكبير**، د.ط، ج5، ص182؛ النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ط1، ص64؛ العقيلي، **الضعفاء**، ط1ج2، ص293؛ ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج5، ص146؛ الحاكم، **المدخل إلى كتاب الإكليل**، د.ط، ص67؛ ابن حبان، **كتاب المجروحين**، ط1، ج2، ص11؛ ابن عدي، **الكامل في الضعفاء**، ط1، ج5، ص237. ابن شاهين، **تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين**، ص117؛ الدارقطني، **الضعفاء والمتروكون**، مجلة الجامعة الإسلامية، ع60، ج2، ص160؛ ابن الجوزي، **الضعفاء والمتروكون**، ط1، ج2، ص136؛ ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط1، ج32، ص139؛ ابن الصلاح، **معرفة أنواع علوم الحديث**، ط1، ص209؛ المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج15، ص487؛ الذهبي، **الكاشف**، ط1، ج1، ص590؛ ابن رجب الحنبلي، **شرح علل الترمذي**، ط1، ج1، ص419.

(5) الترمذي، **الجامع**، ط1، ج1، ص61، وضعفه في مواضع أخرى من الجامع.

(6) الترمذي، **الجامع**، ط1، ج4، ص353، وغير ذلك من المواضع.

(7) الترمذي، **الجامع**، ط1، ح6، ص242.

ISSN: 2462-2508

المبحث الثاني: قول الترمذي باب ما جاء فيمن سأل الشهادة

المطلب الأول: تخريج موضع التعليق

قال الترمذي: **حدّثنا محمد بن سهل بن عسكر البغدادي، قال: حدثنا القاسم بن كثير المصري، قال: حدثنا عبد الرحمن بن شُريح؛ أنه سمع سهل بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، يحَدّث عن أبيه عن جده عن النّبي صلى الله عليه وسلم قال: " مَن سَألَ اللهَ الشّهادةَ من قلبه صادقًا بَلّغَه الله منازلَ الشّهداء، وإن ماتَ على فراشه". حديث سهل بن حنيف حديث حسن غريب، لا نعرفه إلا من حديث عبد الرحمن بن شريح، وقد رواه عبد الله بن صالح عن عبد الرحمن بن شريح وعبد الرحمن بن شريح يكنى أبا شريح وهو إسكندراني...** [1].

والشّاهد قوله: "وقد رواه عبد الله بن صالح عن عبد الرحمن بن شريح...".

وقد أخرج رواية عبد الله بن صالح كاتب الليث عن عبد الرحمن بن شريح عن سهل بن أبي أمامة عن أبيه عن جده: ابنُ أبي عاصم[2] عن محمد بن سهل بن عسكر[3] وعبيد الله بن فضالة وأحمد بن الفرات عن عبد الله بن صالح به. وأخرجه الطبراني[4] عن بكر بن سهل عن عبد الله بن صالح به.

المطلب الثاني: الدراسة

إسناد ابن أبي عاصم فيه عبد الله بن صالح كاتب الليث؛ وهو حسن الحديث ما لم يخالف[5]. وقد توبع في هذا الحديث، تابعه عبد الله بن وهب عن عبد الرحمن بن شريح به بإسناد صحيح، أخرجه مسلم[6]؛ وعلى ذلك فيحسّن إسناد ابن أبي عاصم.

وأما إسناد الطبراني ففيه بكر بن سهل الدمياطي وهو ضعيف[7]؛ فإسناده هذا يضعّف لأجل الدمياطي؛ إلّا أنّه يتقوي بما قبله.

---

(1) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب فضائل الجهاد، باب ما جاء فيمن سأل الشهادة، ج3، ص287، رقم (1653).

(2) أخرجه ابن أبي عاصم في **الجهاد**، ج2، ص491، رقم(184).

(3) موثق؛ وثقه النسائي، وابن عدي، وابن حجر؛ انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج25، ص325؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص482.

(4) أخرجه الطبراني، في **المعجم الأوسط**، ج3، ص258، رقم(3079)، وفي **المعجم الكبير**، ج6، ص72، رقم(5550).

(5) انظر: أحمد بن حنبل، **العلل**، ط2، ج3، ص212؛ ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج5، ص87؛ المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج15، ص102؛ الذهبي، **الكاشف**، ط1، ج1، ص562؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص308.

(6) أخرجه مسلم في **المسند الصحيح**، كتاب الإمارة، باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى، ج3، ص1517، رقم(1909).

(7) قاله النسائي؛ انظر: ابن يونس، **تاريخ ابن يونس**، ط1، ج1، ص70؛ ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط1، ج10، ص379؛ الذهبي، **المغني في الضعفاء**، د.ط، ج1، ص113؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، ج13، ص425؛ ابن حجر، **لسان الميزان**، ط1، ج2، ص344.

ISSN: 2462-2508

وللحديث أيضا شاهد صحيح من حديث أنس، أخرجه مسلم[1].

ويظهر للباحث أن الترمذي لم تقع له رواية حرملة بن يحيى وأبي الطاهر أحمد بن عمرو بن سرح عن ابن وهب التي في الصحيح؛ إذ هما ليسا من رجال الجامع؛ ولذلك أتى بأصح شيء في الباب –عنده– وهي رواية القاسم بن كثير المصري[2] عن ابن شريح، ثم علّق رواية عبد الله بن صالح المتكلم في حفظه، ثم أتبع ذلك بشاهد معاذ بن جبل[3] لغرض تقوية حديث الباب ورواية ابن صالح.

المبحث الثالث: قول الترمذي باب ما جاء في شد الأسنان بالذهب

المطلب الأول: تخريج موضع التعليق

قال الترمذي: حدثنا أحمد بن منيع، قال: حدثنا علي بن هاشم بن البريد، وأبو سعد الصاغاني، عن أبي الأشهب، عن عبد الرحمن بن طرفة، عن عرفجة بن أسعد قال: " أُصيبَ أنْفِي يوم الكُلاب في الجاهلية، فاتخذتُ أنفًا مِن وَرِقٍ، فَأَنْتَنَ عَليَّ فأمَرني رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أنْ أَتَّخِذ أنفًا مِن ذَهب". حدثنا علي بن حجر، قال: حدثنا الربيع بن بدر، ومحمد بن يزيد الواسطي، عن أبي الأشهب نحوه. هذا حديث حسن إنما نعرفه من حديث عبد الرحمن بن طرفة. وقد روى سلم بن زرير، عن عبد الرحمن بن طرفة نحو حديث أبي الأشهب[4].

وقد علّق الترمذي في هذا الباب حديث عرفجة من طريق سلم بن زَرِير عن ابن طَرفة عن عرفجة، أخرجه: أحمد[5]، والنسائي[6]، والطحاوي[7]، والطبراني[8].

المطلب الثاني: الدراسة

مدار هذا الإسناد على عبد الرحمن بن طَرفة، وقد ثبت

---

(1) أخرجه مسلم في **المسند الصحيح**، كتاب الإمارة، باب استحباب طلب الشهادة في سبيل الله تعالى، ج3، ص1517، رقم(1908).

(2) صدوق، حديثه حسن ما لم يخالف، وثقه النسائي وقال أبو حاتم:"صالح الحديث"، وهي من ألفاظ التعديل عند أبي حاتم. انظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج7، ص118. المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج23، ص417.

(3) بإسناد فيه ضعف لعنعنة ابن جريج، وحال سليمان بن موسى الدمشقي؛ فهو متكلّم في حفظه. انظر: الترمذي، **العلل الكبير**، ط1، ص256. انظر: البخاري، **التاريخ الكبير**، د.ط.، ج4، ص38؛ النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ط1، ص49؛ ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج4، ص141؛ المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج12، ص92.

(4) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب اللباس، باب ما جاء في شدّ الأسنان بالذهب، ج3، ص371، رقم(1770).

(5) أخرجه أحمد في **المسند**، ط1، ج33، ص397، رقم(20269).

(6) أخرجه النسائي في **السنن الصغرى**، كتاب الزينة، باب من أصيب أنفه هل يتخذ أنفًا من ذهب، ج8، ص163، رقم(5161).

(7) أخرجه الطحاوي في **شرح مشكل الآثار**، ط1، ج4، ص30، رقم(1408).

(8) أخرجه الطبراني في **المعجم الكبير**، ط2، ج17، ص146، قم(371).

ISSN: 2462-2508

سماعه عن جده عرفجة[1]، إلا أنّ حاله لم يبينها المترجمون سوى توثيق العجلي[2]، فمثله يُعتبر به في المتابعات، إلا أنّه لا متابع في قصة عرفجة، فقد تفرد به عبد الرحمن بن طرفة؛ فيضعّف حديثه هذا.

وقد يُستأنس بما نقله ابن عساكر من قول الفرزدق: "رأيتُ أنف عرفجة من ذهب"[3]؛ إلا أنّ ابن حبان ضعّف الفرزدق؛ فقال: "كان الفرزدق ظاهر الفسق، هتّاكا للحرام، قذَّافًا للمحصنات ومن كان فيه خصلة من هذه الخصال استحق مجانبة روايته على الأحوال"[4]؛ وعلى ذلك **فالإسناد ضعيف، لا يصح.**

ويظهر أن الترمذي علّق وجه راوية عبد الرحمن بن طرفة من طريق سلم بن زُرير تقويةً لترجمة الباب من الناحية الفقهية؛ فقد استدل على جواز استعمال الذهب للأسنان بحديث أنف عرفجة الذهبية –الذي حسّنه[5]–، ثم أتْبع الرّواية بعمل أهل العلم وأنّهم كانوا يشدون أسنانهم بالذهب؛ إلّا أنّ الطرق –جميعها– مدارها على عبد الرحمن بن طرفة؛ وهو وَجْهُ ضَعْفِ قصة أنف عرفجة الذهبية أينما دارت.

المبحث الرابع: قول الترمذي باب ما جاء في كراهية الأكل من وسط الطعام

المطلب الأول: تخريج موضع التعليق

قال التّرمذي: **حدثنا أبو رجاء، قال: حدثنا جرير، عن عطاء بن السائب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ أنّ النبي صلى الله عليه وسلم قال: "البَرَكَةُ تنزِل وَسَطَ الطعام، فكلوا من حافَتَيه، ولا تأكلوا مِن وَسَطه". هذا حديث حسن صحيح، إنما يعرف من حديث عطاء بن السائب. وقد رواه شعبة والثوري عن عطاء بن السائب. وفي الباب عن ابن عمر.**[6].

وفي هذا الباب علّق الترمذي رواية شعبة والثوري عن عطاء بن السائب:

فأمّا رواية شعبة عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فقد أخرجها: ابن الجعد[7] عن شعبة به، وأحمد[8] عن عبد الرحمن بن مهدي عن شعبة به، والدارمي[9] عن سعيد بن عامر عن شعبة به، وأبو داود[10] عن

(1) انظر: أحمد بن حنبل، **المسند**، ط1، ج31، ص344؛ ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج7، ص18؛ المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج17، ص191.

(2) العجلي، **الثقات**، ط1، ص293.

(3) ابن عساكر، **تاريخ دمشق**، ط1، ج74، ص51.

(4) ابن حبان، **المجروحين**، ط1، ج2، ص204. الذهبي، **ميزان الاعتدال**، ط1، ج3، ص345.

(5) انظر: الترمذي، **الجامع**، ط1، ج3، ص371.

(6) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب الأطعمة، باب ما جاء في كراهية الأكل من وسط الطعام، ج3، ص397، رقم(1805).

(7) أخرجه ابن الجعد في **المسند**، ط1، ص131، رقم(835).

(8) أخرجه أحمد في **المسند**، ط1، ج4، ص463، رقم(2730)، ج5، ص267، رقم(3190).

(9) أخرجه الدارمي في **السنن**، كتاب الأطعمة، باب النهي عن أكل وسط الثريد حتى يأكل جوانبه، ج2، ص1300، رقم(2090).

(10) أخرجه أبو داود السجستاني في **السنن**، كتاب الأطعمة، باب في الأكل من أعلى الصحفة، ج5، ص593، رقم(3772).

ISSN: 2462-2508

مسلم بن إبراهيم عن شعبة به، والنسائي[1] عن محمد بن عبد الأعلى عن خالد عن شعبة به، والبيهقي[2].

وأمّا رواية الثوري عن عطاء عن سعيد بن جبير عن ابن عباس فقد أخرجها: أحمد[3] عن عبد الرزاق ووكيع عن سفيان به ، والطحاوي[4]، والطبراني[5].

المطلب الثاني: الدراسة

جميع هذه الروايات مدارها على عطاء بن السائب، وهو موثق[6]؛ إلا أنه اختلط؛ فمَن روى عنه قبل اختلاطه فحديثه صحيح. وممن روى عنه قبل الاختلاط شعبة والثوري، بينما جرير بن عبد الحميد الضبي –راوي حديث الباب– فقد روى عن عطاء بعد اختلاطه؛ قال ابن معين: "حديث سفيان، وشعبة بن الحجاج، وحماد بن سلمة عن عطاء بن السائب مستقيم، وحديث جرير بن عبد الحميد، وأشباه جرير ليس بذاك، لتغير عطاء في آخر عمره"[7]. ونقل البخاري قول يحي القطان: "ما سمعت أحدًا من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئًا في حديثه القديم، قيل ليحيى: ما حدث سفيان وشعبة أصحيح هو؟ قال: نعم إلا حديثين كان شعبة يقول: سمعتهما بأخرة"[8]. وقال ابن المديني: "كان شيخًا قديمًا ثقة، روى عن ابن أبي أوفى، ومن سمع من عطاء قديمًا فهو صحيح الحديث، منهم: سفيان الثوري"[9]. وقال أحمد بن حنبل: "عطاء بن السائب ثقة ثقة، رجل صالح"[10]، وقال أيضًا : "من سمع منه قديمًا كان صحيحًا، ومن سمع منه حديثًا لم يكن بشيء. سمع منه قديمًا شعبة وسفيان، وسمع منه حديثًا جرير وخالد بن عبد الله وإسماعيل يعنى ابن علية وعلي بن عاصم"[11]. ونحو ذلك قال أبو حاتم[12]، وابن عدي[13]، والدارقطني[14]؛ وعلى ذلك فرواية الثوري وشعبة عن عطاء التي علقها الترمذي صحيحة.

وقد علق الترمذي روايات الثوري وشعبة ليقوي بها رواية

---

(1) أخرجه النسائي في **السنن الكبرى**، كتاب الوليمة، الأكل من جوانب الثريد، ج6، ص264، رقم(6729).

(2) أخرجه البيهقي **في السنن الكبرى**، جماع أبواب الوليمة، باب الأكل من جوانب القصعة دون وسطها، ج7، ص453، رقم(14613).

(3) أخرجه أحمد في **المسند**، ط1، ج4، ص255، رقم(2439)، ج5، ص281، رقم(3214).

(4) أخرجه الطحاوي في **شرح مشكل الآثار**، ط1، ج1، ص148، رقم(159).

(5) أخرجه الطبراني في **المعجم الكبير**، ط2، ج11، ص455، رقم(12290).

(6) وثقه أحمد، والعجلي، والنسائي؛ انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج20، ص86؛ الذهبي، **الكاشف**، ط1، ج2، ص22. سيأتي تفصيل كلام الأئمة فيه.

(7) ابن معين، **تاريخ ابن معين رواية الدوري**، ط1، ج3، ص309. انظر: العقيلي، **الضعفاء الكبير**، ط1، ج3، ص398.

(8) البخاري، **التاريخ الكبير**، د.ط.، ج6، ص465. انظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج6، ص333.

(9) العجلي، **الثقات**، ط1، ص333.

(10) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج6، ص334.

(11) المصدر السابق، ج6، ص333.

(12) المصدر السابق، ج6، ص334.

(13) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط1، ج7، ص78.

(14) الدارقطني، **العلل الواردة في الأحاديث النبوية**، ط1، ج11، ص143.

ISSN: 2462-2508

جرير بن عبد الحميد؛ فهو ممن روى عن عطاء بعد الاختلاط–، وقد وقعت له روايته بعلو عن شيخه قتيبة.

المبحث الخامس: قول الترمذي باب ما جاء في أكل لحوم الجلّالة وألبانها

المطلب الأول: تخريج موضع التعليق

قال التّرمذي: **حدثنا هنّاد، قال: حدثنا عَبدة، عن محمد بن إسحاق، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن ابن عمر، قال: "نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أكل الجَلَّالَة وألْبَانها". وفي الباب عن عبد الله بن عباس. هذَا حديث حسن غريب. ورواه الثوري، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن النبيّ صلّى الله عليه وسلم مرسلًا** [1].

والشاهد قوله:"**... ورواه الثوري، عن ابن أبي نجيح، عن مجاهد، عن النبيّ صلّى الله عليه وسلم مرسلًا**". ومرسل مجاهد من طريق الثوري عن ابن أبي نجيح عن مجاهد أخرجه: عبد الرزاق [2] عن الثوري به، وابن أبي شيبة [3] عن وكيع عن سفيان الثوري به.

المطلب الأول: الدراسة

إسناد هذا المرسل صحيح إلى مجاهد، وأمّا متنه فيشهد له حديث ابن عباس الذي أخرجه المصنف بعد حديث الباب؛ عن محّمد بن بشار[4]، عن معاذ بن هشام[5]، عن أبيه[6]، عن قتادة[7]، عن عكرمة، عن ابن

---

(1) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب الأطعمة، باب ما جاء في أكل لحوم الجلالة وألبانها، ج3، ص411، رقم(1824).

(2) أخرجه عبد الرزاق في **المصنف**، كتاب المناسك، باب الجلالة، ج4، ص522، رقم(8718).

(3) أخرجه ابن أبي شيبة في **المصنف**، كتاب الأطعمة، في لحوم الجلالة، ج5، ص148، رقم(24610).

(4) إمام الحديث، الحافظ الحجة أبو بكر بُنْدَارٌ مُحَمَّدُ بنُ بَشَّار بن عُثْمَانَ بنِ دَاود بن كَيْسَان العبدي البصري. لُقّب ببندار لِسعة حفظه, من شيوخ البخاري ومسلم وأصحاب السنن الأربعة، وبقي بن مخلد صاحب المسند، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وابن خزيمة وغيرهم. توفي سنة 252هـ. انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج24، ص511؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، ج12، ص144؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص469.

(5) معاذ بن هشام بن أَبي عَبد اللَّهِ الدستوائي البصري، محتج بروايته عن أبيه هشام. سبقت ترجمته في الفصل الثاني: أبواب فضائل الجهاد، المبحث التاسع: قوله باب ما جاء أي الأعمال أفضل.

(6) الحافظ الثبت الحجة أبو بكر هِشَامُ بنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ سَنْبَرٍ الدَّسْتُوَائِيّ. والدستوائي نسبة إلى دَستوا، فكان هشامٌ يتجر بقماش من دَسْتوا. وكان أحفظ الناس في قتادة. روى له البخاري ومسلم وأصحاب السنن وغيرهم. توفي سنة 152هـ. انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج30، ص215؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، ج7، ص149؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص573.

(7) الإمام المفسّر الحافظ الحجة قَتَادَةُ بنُ دِعَامَةَ بنِ قَتَادَةَ بنِ عَزِيْزٍ السَّدُوْسِيُّ. له مصنّف في تفسير القرآن. توفي سنة 117هـ أو 118هـ. انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج23، ص498؛ الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ط3، ج5، ص269؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص453. كحالة، **معجم المؤلفين**، د.ط.، ج8، ص127.

عباس[1]؛ وهو حديث إسناده صحيح مسلسل بثقات. وعلّق الترمذي مرسل مجاهد لتقوية حديث الباب بسبب عنعنة محمد بن إسحاق بن يسار، ولبيان أنَّ الحديث ورد من وجه مرسلٍ صَحيح، وأنّ مجاهدا يرويه على الوجهين؛ مرسلا وموصولا

المبحث السادس: قول الترمذي باب ما جاء في أكل البطيخ بالرطب

المطلب الأول: تخريج موضع التعليق

قال التّرمذي: **حدثنا عَبدة بن عبد الله الخزاعي، قال: حدثنا معاوية بن هشام، عن سفيان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ أنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان يأكل البطيخ بالرطب. وفي الباب عن أنس. هذا حديث حسن غريب. ورواه بعضهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، ولم يذكر فيه عن عائشة، وقد روى يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة هذا الحديث** [2]. والشاهد قوله"**...ورواه بعضهم عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلًا، ولم يذكر فيه عن عائشة، وقد روى يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة هذا الحديث**".

علّق الترمذيّ روايةَ عروة بن الزبير المرسلة، ورواية يزيد بن رومان المرفوعة المتصلة.

فأمّا رواية هشام بن عروة عن أبيه المرسلة فأخرجها: ابن أبي شيبة عن وكيع عن هشام به[3]، والنّسائي عن أحمد بن يحيى عن إسحاق بن منصور عن داود الطائي عن هشام به[4].

وأما رواية يزيد بن رومان عن عروة عن عائشة فلم يعثر الباحث على هذه الطريق، وإنما عثر على رواية عند النسائي بإدخال الزهري بين يزيد بن رومان وعروة [5] بهذا الإسناد: قال النسائي: أخبرنا محمد ابن مسلم بن وارة الرازي، قال: حدثنا محمد بن عبد العزيز الواسطي، قال: حدثنا عبد الله بن يزيد بن الصلت، عن محمد هو ابن إسحاق، عن يزيد بن رومان، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة.

المطلب الثاني: الدراسة

رواية النسائي بذِكر الزهري فيها علتان؛ الأولى: ضعف عبد الله بن يزيد بن الصلت، وتركه بعض الأئمة[6]. والعلة الثانية: إدخال الزهري؛ قال الدارقطني: "ذكر

(1) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب الأطعمة، باب ما جاء في أكل لحوم الجلالة وألبانها، ج3، ص411، رقم(1825).

(2) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب الأطعمة، باب ما جاء في أكل البطيخ بالرطب، ج3،ص423، رقم(1843).

(3) أخرجه ابن أبي شيبة في **المصنف**، كتاب الأطعمة، باب الشيئين يؤكل أحدهما بالآخر، ج5، ص143 .، رقم(24556)

(4) أخرجه النسائي في **السنن الكبرى**، كتاب الوليمة، الرطب، ج6، ص250، رقم(6689).

(5) المصدر السابق، كتاب الوليمة، الجمع بين الخربز والبطيخ، ج6، ص251، رقم(6693).

(6) انظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج5، ص201؛ المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج16، ص304. الذهبي، **الكاشف**، ط1، ج1، ص607؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص329.

الزهري فيه وهم"[1]؛ فالرواية إذًا ضعيفة.

وأمّا إسناد الرواية المرسلة التي عند ابن أبي شيبة فرجال إسنادها ثقات، وهي صحيحة إلى عروة: فوكيع هو ابن الجراح، وسفيان هو الثوري. وأما الرّواية المرسلة الأخرى التي عند النسائي فرجال الإسناد ثقات؛ أحمد بن يحيى هو ابن زكريا الأوْدِيُّ[2]، وداود هو ابن نصير الطائي[3]، إلا إسحاق بن منصور السلولي[4] فهو صدوق؛ وعلى ذلك فإسناد هذا المرسل حسن إلى عروة، ويتقوى إلى الصحة برواية ابن أبي شيبة.

ويشهد لصحة هذا المرسل رواية الباب عند الترمذي؛ فهو حديث حسن؛ معاوية بن هشام هو ابن القصار، وهو صدوق[5]، وسائر الإسناد رجاله ثقات. وقد تابعه الحميدي[6] عن سفيان عن هشام عن أبيه عن عائشة بسند صحيح، رجاله ثقات سمع بعضهم بعضًا؛ وعلى ذلك فإن حديث الباب حسن، صحيح لغيره.

والظاهر أنّ الترمذيّ علّق المرسل ورواية يزيد بن رومان لغرض تقوية حديث الباب على أنه ورد من عدة أوجه من بينها مرسل عروة الصحيح.

المبحث السابع: قول الترمذي باب ما جاء في شرب أبوال الإبل

المطلب الأول: تخريج موضع التعليق

قال التّرمذي: **حدّثنا الحسن بن محمد الزَّعفراني، قال: حدثنا عفّان، قال: حدثنا حمّاد بن سلمة، قال: أخبرنا حُميد وثابت وقتادة، عن أنس، أن ناسًا من عُرَينة قَدِموا المدينة فاجتَوَوها، فبعثهم النبيّ صلّى الله عليه وسلم في إبل الصّدقة، وقال:"اشربوا من أبوالها وألبانها". هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه من حديث ثابت. وقد روي هذا الحديث من غير وجه عن أنس، رواه أبو قلابة عن أنس، ورواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس** [7].

علق الترمذي في هذا الباب الوجهين عن أنس، الأول: رواية أبي قلابة عن أنس، والوجه الثاني: سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس، وقد أخرجهما أصحاب الصحيح في صحيحيهما:

---

(1) الدارقطني، **العلل**، ط1، ج14، ص169. انظر قول النسائي: المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج16، ص305.

(2) انظر: المزي، **تهذيب الكمال** ، ط1، ج1، ص517؛ الذهبي، الكاشف، ط1، ج1، ص204؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص85.

(3) انظر: المزي، **تهذيب الكمال** ، ط1، ج8، ص455؛ **الكاشف**، ط1، ج1، ص382؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص200.

(4) انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج2،ص478؛ **الكاشف**، ط1، ج1، ص339؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص103.

(5) انظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج8، ص385؛ المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج2، 479؛ الذهبي، **الكاشف**، ط1، ج2، ص277؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص538.

(6) أخرجه الحميدي في **المسند**، . ط1، ج1، ص186، رقم(257).

(7) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب الأطعمة، باب ما جاء في شرب أبوال الإبل، ج3،ص424، رقم(1845).

فرواية أبي قلابة عن أنس أخرجها البخاري في كتاب الوضوء[1]، وكتاب الجهاد والسير[2]، وكتاب تفسير القرآن[3]، وكتاب الحدود[4]، وكتاب الديات[5]. وأخرجها مسلم في كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والمرتدين[6]. بينما رواية سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن أنس أخرجها البخاري في كتاب المغازي[7]، وكتاب الطب[8]، ومسلم في كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والمرتدين[9].

المطلب الثاني: الدراسة

فكما هو ظاهر أن هذه المعلقات صحيحة؛ أخرجها البخاري ومسلم. ويظهر أن الترمذي أخرج حديث حمّاد بن سلمة عن ثابت، وعلّق هذه المتابعات ليقوي حديث حمّاد، ويبيّن أن حمادًا –بالرغم من اختلاطه– فقد رواه على الجادة عن ثابت –وهو أثبت الناس فيه– وحُميد وقتادة، فيصحّ حديثه بالمتابعات التي علقها. وحمّاد بن سلمة معروف، من ثقات الرّواة؛ ولكن حفظه تغير بأخره، والكلام فيه مشهور؛ قال مسلم: "أثبت الناس في ثابت البناني حمّادُ بن سلمة، وكذلك قال يحي القطان ويحي بن معين وأحمد بن حنبل وغيرهم من أهل المعرفة. وحمّاد يُعدّ عندهم إذا حدث عن غير ثابت؛كحديثه عن قتادة، وأيوب، ويونس، وداود بن أبي هند، والجريري، ويحي بن سعيد، وعمرو بن دينار، وأشباههم فإنه يخطىء في حديثهم كثيرًا"[10].

---

(1) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب الوضوء، باب أبوال الإبل والدواب والغنم ومرابضها، ج1، ص56، رقم(233).

(2) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب الجهاد والسير، باب إذا الحرق المشرك المسلم هل يحرقج4، ص62، رقم(3018).

(3) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب تفسير القرآن، باب (إنما جزاؤ الذين يحاربون الله ورسوله...)، ج6، ص52، رقم(4610).

(4) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب الحدود، باب المحاربين من أهل الكفر والردة، ج8، ص162، رقم(6802)، باب لم يسق المرتدون المحاربون حتى ماتوا، ج8، ص163، رقم(6804)، باب سمر النبي صلى الله عيه وسلم أعين المحاربين، ج8، ص163، رقم(6805).

(5) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب الديات، باب القسامة، ج9، ص9، رقم(6899).

(6) أخرجه مسلم في **المسند الصحيح**، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب حكم المحاربين والمرتدين، ج3، ص1296، ص1297، ص1298، رقم(1671).

(7) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب المغازي، باب قصة عكل وعرينة، ج5، ص129، رقم(4192).

(8) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب الطب، باب من خرج من أرض لا تلايمه، ج7، ص129، رقم(5727).

(9) أخرجه مسلم في **المسند الصحيح**، كتاب القسامة والمحاربين والقصاص والديات، باب حكم المحاربين والمرتدين، ج3، ص1296، ص1297، ص1298، رقم(1671).

(10) مسلم، **التمييز**، ط1، ص217. انظر: ابن سعد، **الطبقات الكبرى**، ط1، ج7، ص272؛ ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج3، ص140؛ ابن حبان، **الثقات**، =

ISSN: 2462-2508

المبحث الثامن: قول الترمذي باب ما جاء في اللعنة

المطلب الأول: تخريج موضع التعليق

قال الترمذي: **حدثنا محمد بن يحيى الأزدي البصري، قال: حدثنا محمد بن سابق، عن إسرائيل، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " ليسَ المؤمِنُ بالطّعّانِ ولا اللّعانِ ولا الفَاحِشِ ولا البَذِيء". هذا حديث حسن غريب، وقد رُوي عن عبد الله من غير هذا الوجه**[1].

وقد علّق الترمذي في هذا الباب وجهًا آخر في راوية هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود من طريق عبد الرحمن بن يزيد النخعي عن عبد الله بن مسعود أخرجها: **من طريق أبي بكر بن عياش** عن الحسن بن عمرو الفُقَيْمي[2] عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الرحمن به: أحمد[3] عن أسود بن عامر شاذان عن أبي بكر به، والبخاري[4] عن أحمد بن يونس عن أبي بكر به، وكذا أبو يعلى[5]، والطبراني[6]، والحاكم[7] جميعهم من طريق أحمد بن يونس عن أبي بكر به. وأخرجه البيهقي[8] من طريق الحاكم، وابن أبي عاصم[9] عن محمد بن يزيد أبو هاشم الرفاعي عن أبي بكر به، وكذا ابن حبان[10] من طريق أبي هشام الرفاعي عن أبي بكر. **ومن طريق عبد الرحمن بن مَغْراء** عن الحسن بن عمرو الفقيمي عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن عبد الرحمن بن يزيد به أخرجه البزار[11] عن يوسف بن

ط1، ج6، ص216؛ ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط1، ج3، ص39؛ المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج7، ص253؛ الذهبي، **الكاشف**، ط1، ج1، ص349.

(1) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب البر والصلة، باب ما جاء في اللعنة، ج3، ص520، رقم(1977).

(2) الثقة الثبت الحسن بن عمرو الفُقَيمي التميمي الكوفي، روى له: البخاري، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجة وغيرهم. توفي سنة 142هـ. انظر: المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج6، ص283. الذهبي، **الكاشف**، ط1، ج1، ص328؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص162.

(3) أخرجه أحمد في **المسند**، ط1، ج7، ص60، رقم(3948).

(4) أخرجه البخاري في **الأدب المفرد**، باب ليس المؤمن بالطعان ولا اللعان، ص116، رقم(312).

(5) أخرجه أبو يعلى في **المسند**، ط1، ج2، ص487، رقم(1014).

(6) أخرجه الطبراني في **المعجم الكبير**، ط1، ج10، ص207.

(7) أخرجه الحاكم في **المستدرك**، كتاب الإيمان، ج10، ص57، رقم(30).

(8) أخرجه البيهقي في **السنن الكبرى**، كتاب الشهادات، باب الشاعر يشبب بامرأة بعينها ليست مما يحل له وطؤها فيكثر فيها ويبتهرها، ج10، ص411، رقم(21140).

(9) أخرجه ابن أبي عاصم في **السنة**، ط1، ج2، ص487، رقم(1014).

(10) أخرجه ابن حبان في **الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان**، كتاب الإيمان، باب فرض الإيمان، ج1، ص421، رقم(192).

(11) أخرجه البزار في **البحر الزخار**، ط1، ج5، ص296، رقم(1914).

موسى القطّان عن عبد الرحمن به.

المطلب الثاني: الدراسة

فممّا سبق تخريجه يتضح أنّ مدار الطرق جميعها على الحسن بن عمرو الفُقَيْمي، وقد رُوِيَت من وجهين: الأول: من طريق أبي بكر بن عياش عن الحسن بن عمرو، والوجه الثاني: من طريق عبد الرحمن بن مغراء عن الحسن بن عمرو.

فأما طريق أبي بكر بن عياش(1)، ففيها ضعف لأجل حال أبي بكر بن عياش، وقد جاءت على ثلاثة أوجه:

الأول: وجه شاذان أسود بن عامر عند أحمد؛

والثاني: وجه أحمد بن يونس عند البخاري، والطبراني، والحاكم؛

والثالث: وجه أبي هشام الرفاعي عند ابن أبي عاصم، وابن حبان، والبيهقي. وعِلّة هذا الوجه محمّد ابن يزيد أبو هاشم الرفاعي، متكلم في حفظه. قال فيه البخاري: "رأيتهم مجتمعين على ضعفه"(2)، وقال ابن عدي: "وقد أُنكر على أبي هشام الرفاعي أحاديث عن أبي بكر بن عياش، عن ابن إدريس وغيرهما عن مشايخ الكوفة يطول ذكرهم"(3)، وهذه الطريق من جملة أحاديث أبي هشام عن أبي بكر. والحاصل أن روايته هذه إسنادها ضعيف؛ فهو مضعف من قبل حفظه(4) ولا سيما في روايته عن أبي بكر بن عياش؛ إلا أنّ حديثه يعتبر به، فقد أخرج له مسلم متابعة.

وأمّا طريق عبد الرحمن بن مغراء فآفتها عبد الرحمن بن مغراء، وهو ضعيف يعتبر به(5)؛ وعلى ذلك فهذا الإسناد ضعيف.

وإجمالا فإنّ هذا الحديث يصح بمجموع طرقه ولا سيما أن أبا بكر بن عياش في إسناد أحمد والبخاري روى عنه ثقتان، هما: أحمد بن يونس، والأسود بن عامر شاذان، وبضميمة كذلك طريق حديث الباب.

ويظهر أن الترمذي علّق هذه الطرق –مع أنها أصح من حديث الباب الذي أخرجه من طريق محمد بن سابق(6) عن إسرائيل عن الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله– لبيان عِلّته، وأنه يتقوى بأوجه أخرى مروية عن عبد الله بن مسعود. وقد أعلّ عليّ بن المديني طريق حديث الباب؛ قال: "هذا منكر من حديث إبراهيم عن علقمة، وإنما هذا من حديث أبي وائل من غير حديث الأعمش"(7).

---

(1) حديثه فيه ضعف بسبب كثرة غلطه، ولا سيما إذا خالف؛ وهو هنا لم يخالف فقد تابعه عبد الرحمن بن مغراء، وكما أن حديثه هذا رواه شاذان وأحمد بن يونس؛ وهما ثقتان.

(2) الخطيب، **تاريخ بغداد،** ط1، ج4، ص595.

(3) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال،** ط1، ج7، ص529.

(4) انظر: النسائي، **الضعفاء والمتروكون،** ط1، ص95؛ ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل،** ط1، ج8، ص129؛ الخطيب، **تاريخ بغداد،** ط1، ج4، ص595.

(5) انظر: ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل،** ط1، ج5، ص291؛ ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال،** ط1، ج5، ص471؛ المزي، **تهذيب الكمال،** ط1، ج17، ص418.

(6) تكلم بعض الأئمة في حفظه، ولم يحتج به بعضهم، انظر: المزي، **تهذيب الكمال،** ط1، ج25، ص237.

(7) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد،** ط1، ج3، ص293.

ISSN: 2462-2508

المبحث التاسع: قول الترمذي باب ما جاء من ترك مالا فلورثته

المطلب الأول: تخريج موضع التعليق

قال الترمذي: **حدثنا سعيد بن يحيى بن سعيد الأموي، قال: حدثنا أبي، قال: حدثنا محمد بن عمرو، قال: حدثنا أبو سلمة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلِوَرَثَتِه، ومَنْ تَرَكَ ضَيَاعًا فَإِلَيَّ ". هذا حديث حسن صحيح. وفي الباب عن جابر، وأنس. وقد رواه الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وسلم أطول من هذَا وأتمّ. معنى ضياعًا: ضائعا ليس له شيء، فأنا أعوله وأنفق عليه** (1).

علّق الترمذي روايةَ الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهذه الرواية هي متابعة لمحمد بن عمرو بن علقمة، أخرجها الترمذي في جامعه في أبواب الجنائز (2).

المطلب الثاني: الدراسة

وهذا الحديث بإسناد الزهريّ اتفقّ البخاري ومسلم على إخراجه: أخرجه البخاري في كتاب الكفالة(3) وكتاب النفقات(4)، وكتاب الفرائض(5). وأخرجه مسلم في كتاب الفرائض(6).

وقد أخرجَ الترمذي حديثَ محمّد بن عمرو بن علقمة الليثي، وعلّق حديث الزهري –مع أنّه أصح من حديث ابن علقمة– ليقوي حديث ابن علقمة، ويبين أنه قد توبع في هذا الرواية من الزهري.

المبحث العاشر: قول الترمذي باب ما جاء في إبطال ميراث ولد الزنا

المطلب الأول: تخريج موضع التعليق

قال الترمذي: **حدثنا قتيبة، قال: حدثنا ابن لهيعة، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: " أيّمَا رجلٌ عَاهَرَ بحُرّةٍ أو أَمَة فَالولَد وَلَدُ زِنَا لا يَرِثُ ولا يُورَثُ". وقد روى غير ابن لهيعة هذا الحديث، عن عمرو بن شعيب والعمل على هذا عند أهل العلم: أن ولد الزنا لا يرث من أبيه** (7).

---

(1) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب الفرائض، باب ما جاء من ترك مالا فلورثته، ج3، ص597، رقم(2090)

(2) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب الجنائز، باب ما جاء في الصلاة على المديون، ج2، ص369، رقم(1070).

(3) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب الكفالة، باب من تكفل عن ميت دينا فليس له أن يرجع، ج3، ص97، رقم(2297).

(4) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب النفقات، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من ترك كلا أو ضياعا فإلي"، ج7، ص67، رقم(5371).

(5) أخرجه البخاري في **الجامع الصحيح**، كتاب الفرائض، باب قول النبي صلى الله عليه وسلم: "من ترك مالًا فلأهله"، ج8، ص150، رقم(6731). وفي باب ميراث الأسير، ج8، ص156، رقم(6763).

(6) أخرجه مسلم في **المسند الصحيح**، كتاب الفرائض، باب من ترك مالا فلورثته، ج3، ص1237، رقم(1619).

(7) أخرجه الترمذي في **جامعه**، أبواب الفرائض، باب ما جاء في إبطال ميراث ولد الزنا، ج3، ص615، رقم(2113).

علّق التّرمذي في هذا الباب رواية غير ابن لهيعة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، كمتابعة لعبد الله بن لهيعة، فابنُ لهيعة مضعّف إلّا إذا روى عنه العبادلة. وقد أخرج هذه المتابعة ابنُ ماجه[1] عن أبي كريب عن يحيى بن اليمان عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب به.

المطلب الثاني: الدراسة

آفة هذه الطريق المثنى بن الصّبَّاح؛ فقد لين حديثه أبو حاتم وأبو زرعة[2]؛ وضعفه ابن معين[3]، وتركه لاختلاطه في عطاء[4]؛ وضعفه أيضًا الترمذي[5]؛ وأودعه الدارقطني في الضعفاء[6]. وقال أحمد: "مضطرب الحديث"[7]. وقال النسائي: "متروك الحديث" [8]. وقال ابن عدي: "وقد ضعفه الأئمة المتقدمون[9]، والضعف على حديثه بيّن"[10]. فالمثنى بن الصباح ضعيف –إذًا– ولا سيما في روايته عن عطاء. وفي الإسناد أيضا يحيى بن يمان العجلي متكلم في حفظه[11]؛ وعلى ذلك فإسناد ابن ماجه ضعيف.

ويظهر أن الترمذي علّق حديث المثنى بن المصباح – كمتابعة لعبد الله بن لهيعة– لتقوية ترجمة الباب من الناحية الفقهية؛ ولذلك أتبع ذلك بعمل أهل العلم.

الخاتمة

وبعد استعراض نماذج من الأحاديث التي علَّقها الترمذي في جامعه من أول أبواب السير إلى آخر أبوب الفرائض، خلص الباحث إلى النتائج التالية:

- في الحديث الأول والعاشر أتى بمتابعات معلقة لتقوية رواية عبد الله بن لهيعة الذي ضعفه الترمذي نفسه.
- وأما الحديث الثاني فقد قوّاه برواية عبد الله بن صالح وشاهد معاذ بن جبل.
- وقوّى حديث عرفجة بن أسعد بما علقه؛ فمع أنه لا يصح من الناحية الصنعة الحديثية، إلا أن الترمذي نظر إلى مجموع الطرق لتقوية ترجمة الباب.

---

(1) أخرجه ابن ماجه في **السنن**، أبواب الفرائض، باب في ادعاء الولد، ج4، ص44، رقم(2745).

(2) ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج8، ص324.

(3) ابن معين، **سؤالات ابن الجنيد**، ط1، ص307.

(4) العقلي، **الضعفاء الكبير**، ط1، ج4، ص249. ابن أبي حاتم، **الجرح والتعديل**، ط1، ج8، ص324.

(5) الترمذي، **الجامع**، ط1، ج3، ص72.

(6) الدارقطني، **الضعفاء والمتروكون**، مجلة الجامعة الإسلامية، م3، ع63، ص134.

(7) أحمد بن حنبل، **العلل ومعرفة الرجال رواية عبد الله**، ط2، ج2، ص298؛ العقلي، **الضعفاء الكبير**، ط1، ج4، ص249.

(8) النسائي، **الضعفاء والمتروكون**، ط1، ص98.

(9) إشارة من ابن عدي إلى أنّ أقوال الأئمة المتقدمين غاية في الأهمية.

(10) ابن عدي، **الكامل في ضعفاء الرجال**، ط1، ج8، ص172. انظر: ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص519.

(11) انظر خلاصة الأقوال في: المزي، **تهذيب الكمال**، ط1، ج32، ص55. الذهبي، **الكاشف**، ط1، ج2، ص379؛ ابن حجر، **تقريب التهذيب**، ط1، ص598.

- بينما في الحديث الرابع الذي من رواية جرير بن عبد الحميد عن عطاء بن السائب فقد قواه بمتابعات الثوري وشعبة المعلّقة؛ حيث إنّ جريرًا حديثه عن عطاء ضعيف؛ إذ هو ممن روى عن عطاء بعد اختلاطه.
- وأتى بمراسيل صحيحة لتقوية أحاديث الباب كما فعل في الحديث الخامس والسادس.
- وقوّى رواية حماد بن سلمة بمتابعات صحيحة أخرجها أصحاب الصحيح كما في الحديث السابع.
- وفي الحديث الثامن قوى حديث محمد بن إسحاق بأوجه أخرى علقها.
- وأما الحديث التاسع الذي من رواية محمد بن علقمة الليثي فقد قواه بمتابعات أخرجها صاحبا الصحيحين.
- ومما يحسن توصية الباحثين؛ إكمال دراسة هذا الصنف من المعلقات لتشمل جميع الكتاب بفصوله وأبوابه من أحاديث وآثار؛ كالأحاديث رقم: 1555، 1666، 1793، 1864، 1604، 1866، 1652، 1757، 1830، 1812، 1862. وهي دراسات في نظر الباحث صالحة لتكون مشروع عناوين أبحاث لطلبة الدراسات العليا. والله تعالى أعلم، والحمد لله رب العالمين.

أهمّ المراجع

1. أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، **المسند**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط- عادل مرشد، ط1، (دمشق: مؤسسة الرسالة، 1421هـ / 2001م).
2. أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، **العلل ومعرفة الرجال** رواية ابنه عبد الله، تحقيق وصي الله بن محمد عباس ، ط2، (الرياض: دار الخاني، 1422هـ / 2001م).
3. البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن المغيرة الجعفي، **التاريخ الكبير**، تحقيق: هاشم الندو وآخرون، د.ط، (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، د.ت).
4. البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي، **مسند البزار/البحر الزخار**، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله- عادل بن سعد-صبري عبد الخالق الشافعي ، ط1، (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، 1988م-2009م).
5. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخسروجردي الخراساني، **السنن الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، ط3، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ/ 2003م).
6. الترمذي، محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاك، **الجامع الكبير** (سنن الترمذي)، تحقيق: بشار عواد، ط1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1996م).
7. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي، **الجرح والتعديل**، ط1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي،

1271هـ/ 1952م).

8. الحاكم، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ/1990م).

9. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي الدارمي البستي، **الثقات**، ط1، (حيدر آباد: دائرة المعارف العثمانية، 1393 هـ /1973م).

10. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد العسقلاني، **تقريب التهذيب**، تحقيق: محمد عوامة، ط1، (حلب: دار الرشيد، 1406هـ/ 1986م).

11. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي، **الضعفاء والمتروكون**، تحقيق: عبد الرحيم محمد القشقري، مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، العدد 59، الجزء الأول، رجب – شعبان– ذو الحجة 1403 هـ.

12. أبو زرعة الرازي، عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ، **الضعفاء**، تحقيق: سعدي بن مهدي الهاشمي، ط1، (المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية، 1402هـ/1982م).

13. ابن سعد، أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي، **الطبقات الكبرى**، تحقيق: إحسان عباس، ط1، (بيروت: دار صادر، 1968م).

14. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، **المعجم الكبير**، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، ط2، (القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1415هـ/ 1994م).

15. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، **المعجم الأوسط**، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد– عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، ط1، (القاهرة: دار الحرمين، 1415هـ/ 1995م).

16. ابن عدي، أبو أحمد بن عدي الجرجاني، **الكامل في ضعفاء الرجال**، تحقيق: عادل عبد الموجود علي معوض، ط1، (بيروت: الكتب العلمية، 1418هـ/ 1997م).

17. العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي، **الضعفاء الكبير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، (دمشق: دار المكتبة العلمية، 1404هـ/ 1984م).

18. ابن ماجه، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، **سنن ابن ماجه**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، عادل مرشد، سعيد اللحام، ط1،(دمشق: دار الرسالة العالمية، 1430هـ/ 2009م).

19. المزي، أبو الحجاج جمال الدين يوسف بن الزكي بن عبد الرحمن بن يوسف ، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تحقيق: بشار عواد معروف، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، الأولى، 1400هـ/1980م).

20. مسلم، مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري

ISSN: 2462-2508

النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم،** تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1412هـ).

21. ابن معين، أبو زكريا يحي بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء البغدادي، **تاريخ ابن معين رواية الدارمي،** تحقيق: أحمد محمد نور سيف، د.ط، (دمشق: دار المأمون للتراث، د.ت.).

22. النسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، **الضعفاء والمتروكون،** تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1، (حلب: دار الوعي، 1396هـ).